الأمم المتحدة

S/2015/986

Distr.: General
16 December 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من نجيب الغضبان، ممثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة إطلاعَ أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) علياء أحمد سيف آل ثاني
السفيرة
الممثلة الدائمة

211215 171215 15-22334 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم على وجه الاستعجال الشديد إلى الهجمات العشوائية المروعة التي شُنَّت على الغوطة الشرقية في عطلة نهاية الأسبوع، والتي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٤٥ مدنيا وإصابة ما لا يقل عن ١٠٠ آخرين بجروح.

ففي يوم الأحد، ١٣ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت بلدات دوما وحرستا وسقبا وعربين لضربات مميتة من النظام السوري جمعت بين القصف بالصواريخ والغارات الجوية. واستهدفت الهجمات، ضمن ما استهدفت، مدارس ومنازل سكنية. وكان ضمن القتلى ما لا يقل عن ١٠ أطفال، وأربع نساء، ومدير مدرسة دوما الابتدائية. وتظهر صور الفيديو التي التقطت لتلك الهجمات آباء التلاميذ وهم يتشبثون بأطفالهم في يأس، وقد تناثرت أشلاء الأطفال في الشوارع، وغُصَّت المباني بركام الزجاج المحطم.

إن الهجمات التي وقعت يوم الأحد تعد جريمة حرب. فقد كانت تلك الهجمات عشوائية وغير متناسبة، وشكلت انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي طالب فيه المجلس جميع الأطراف ”بالكف فورا عن جميع الهجمات ضد المدنيين، فضلا عن الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان“. ولا بد من وقف الهجمات العشوائية وغير القانونية على الغوطة الشرقية. ومع ذلك، وعلى غرار الكثير من الهجمات التي وقعت عبر أرجاء سورية حتى الآن، فإن الهجمات التي تعرضت لها الغوطة الشرقية فشلت في أن تدفع بالمجتمع الدولي إلى أن يعرب عن سخطه الجماعي، ناهيك عن القيام بعمل جماعي.

لقد وقعت هجمات الأحد على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، بما في ذلك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، الذي كان في دمشق وقت وقوع الهجمات، على مبعدة مجرد كيلومتر واحد من مسرح الجريمة الشنيعة. وإذا كان النظام السوري قد جرؤ على ارتكاب هذه الفظائع الصارخة على مرأى ومسمع من سلطات الأمم المتحدة فإن ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على مدى استخفافه وعدم تخوفه من أي رد انتقامي أو مساءلة من جانب المجتمع الدولي.

لقد طفح الكيل. وحان الوقت لوضع حد للحلقة المفرغة للإفلات من العقاب وتوفير الحماية التي يحتاج إليها الشعب السوري. ذلك أنه لم يعد بمقدور السوريين أن يتحملوا المزيد من سفك الدماء، والمزيد من الفظائع. وهم في حاجة إلى إنهاء دوامة القتل.

وهم بحاجة إلى أن يقوم مجلس الأمن بإنفاذ قراراته القائمة، وأن يوفر الحماية للمدنيين. ولذلك، فباسم الشعب السوري أناشد المجلس القيام بما يلي:

١ - حماية المدنيين السوريين في الغوطة الشرقية وغيرها عن طريق فرض منطقة لحظر القصف بالقنابل بغرض القضاء على العامل الأول في قتل المدنيين السوريين - ألا وهو القصف الجوي العشوائي.

٢ - اتخاذ الخطوات اللازمة للسعي إلى إيجاد حل سياسي يقوم على أساس بيان جنيف، الذي ينشئ هيئة حكم انتقالية، على أساس الاتفاق المتبادل، تتولى قيادة العملية الانتقالية على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

٣ - إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن جرائم الحرب.

لقد عاش أهل الغوطة الشرقية طيلة الأزمة السورية كابوسا فظيعا. فقد تعرضوا لهجمات بغاز الأعصاب أدت إلى مقتل أكثر من ٤٠٠ ١ من المدنيين، كما تعرضوا لغارات جوية على الأسواق، وها هم الآن يتعرضون للهجمات بالصواريخ على المدارس. وفي خلال ذلك كله، كان أهل الغوطة الشرقية - شأنهم في ذلك شأن جميع أبناء الشعب السوري الأبرياء - واضحين كل الوضوح: فهم لا يريدون ولا يحتاجون سوى حماية المدنيين. ومع ذلك، فإن صرخاتهم اليائسة راحت هباء. وإذ يدنو عام ٢٠١٥ من نهايته، فقد آن الأوان للاستماع إلى نداءات الشعب السوري. إن حماية المدنيين هي ما يحتاج إليه السوريون، وما يقتضيه القانون الدولي.

(توقيع) نجيب الغضبان
الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة